

أصدر مجلس تنازع الاختصاص القرار التالي :

بعد الاطلاع على المطلب المرفوع من قبل السيد المكلف العام بتراعات
الدولة

في : وزارة الصحة العمومية بتاريخ 22 جوان
2006.

ض : شركة أن 3 في شخص ممثلها القانوني المرسمة
بالسجل التجاري تحت عـ B1241996 دد.
الكائن مقرها بـ 3 نهج بيروت تونس.

في الدفع بعدم اختصاص جهاز القضاء العدلي للبت في النزاع المعروض
عليها تحت **م 59475 دد** طعنا في الحكم الابتدائي الصادر بين الطرفين
عن محكمة ناحية تونس تحت **م 34034 دد** بتاريخ 05 نوفمبر 2004
والقاضي ابتدائيا بالزام المدعي عليه بان يؤدي للمدعية في شخص ممثلها القانوني
ما يلي :

1) مبلغ اربعة الاف واربعمئة واثنان وثمانين دينارا و500 مليم
"4482,500 د" اصل الدين.

2) مائة وخمسين دينارا اتعاب تقاضي واجرة محاماة معدلة.

3) اربعين دينارا ومليم 485 ات مصروف محضر التنبيه والاداء
وحمل المصاريف القانونية عليه.

في 08 ماي 2007

والتقاضي بتعيين النيابة العامة في 03 جوان 1996
في الموضوع.

وبعد الاطلاع على تقريرها الذي تضمنته ملحوظاتها بشأنها.

وبعد الاطلاع على القانون عـ38 لسنـة 1996 المؤرخ في 03

جوان 1996 المتعلق بتوزيع الاختصاص بين المحاكم العدلية والمحكمة الإدارية
وإحداث مجلس تنازع الاختصاص.

وبعد المداولة القانونية بحجرة الشورى صرح بما يلي :

من الوجهة الإجرائية

حيث كانت الإحالة الصادرة عن المحكمة الابتدائية بتونس
بوصفها محكمة استئناف مستوفية لشروطها القانونية طبق الفصل 7 من
القانون عـ38 لسنـة 1996 المؤرخ في 03 جوان 1996 المشار
اليه اعلاه وتعين بالتالي قبولها من هذه الناحية.

من الوجهة الواقعية

حيث اتضح من القرار الوقي ومن وقائع القضية ان شركة أن 3
في شخص ممثلها القانوني قامت امام محكمة ناحية تونس ضد المكلف العام
بتراعات الدولة في حق وزارة الصحة العمومية عارضة انها وبوصفها
مختصة في بيع معدات واجهزة اعلامية واسداء الخدمات المرتبطة بها بيع
مجمع الصحة الاساسية بسليانة جملة من معدات واجهزة اعلامية بلغت
قيمتها ما قدره 5065,000 دينار مع اسداء خدمات اصلاح الا ان
المجمع المذكور تلدد في خلاصها فوجهت له تنبيه بالاداء تولى على اثره

في 2003 (383) دينار من جهة التليغ والتمتع على اختلاف التقبلة

فأصبح مدينا بما ليسه بان التليغ والتمتع من الطيات

وحيث اصدرت المحكمة حكمها عـ 34034 عدد الذي

ابتدائيا بالزام المدعي عليه بان يؤدي للمدعية في شخص ممثلها القانوني

1/ مبلغ 4482,500 دينار اصل الدين.

2/ 150,000 دينار عن اتعاب التقاضي واجرة محاماة معدلة.

3/ 40,485 دينار مصروف محضر التبييه بالاداء وحمل

المصاريف القانونية عليه.

وحيث استأنف المطلوب هذا الحكم امام المحكمة الابتدائية بتونس

وتمسك ضمن مذكرة مستقلة بعدم الاختصاص.

من الوجبة القانونية

حيث يتبين من مراجعة اوراق الملف ان التزاع المعروض على

المجلس يتعلق بمعرفة الجهاز المختص لإلزام مجمع الصحة الاساسية سليانة

والتابع لوزارة الصحة العمومية باداء المبالغ المضمنة بعريضة الدعوى لفائدة

شركة أن 3 في شخص ممثلها القانوني.

وحيث ان المطلوب في الاصل وهو المجمع المذكور هو منشأة

عمومية تابعة لوزارة الصحة العمومية وبالتالي فان العقود التي تبرمها والتي

تدخل في تسيير نشاطها الذي يشكل مرفقا عموميا تعد عقودا ادارية

عملا بمقتضيات الفصل الاول من الامر عـ 442 عدد لسنة 1989

المؤرخ في 22 افريل 1989 المتعلق بالصفقات العمومية والذي اقتضى

انها عقود كتابية تبرم من طرف الدولة والجماعات العمومية المحلية

والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية والمنشآت العمومية قصد انجاز

اشغال او التزويد بمواد او خدمات او دراسات.

بسم الله الرحمن الرحيم

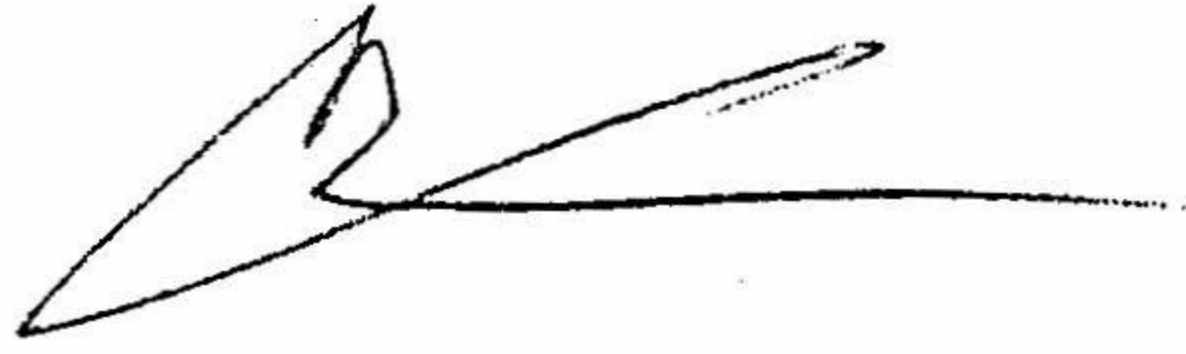
يرجع وحبوباً إلى جهاز انصاء الإداري.

ولهذه الأسباب :

قررت المجلس ان التزاع المعروض على نظره من اختصاص القضاء الإداري.

وصدر هذا القرار بحجرة الشورى في 26 جوان 2007 عن مجلس تنازع الاختصاص المتركب من رئيسه السيد محمد اللجمي الرئيس الاول لمحكمة التعقيب وعضوية السادة حسية العربي ومحمد الفخفاخ وسرية الجازي ومحمد فوزي بن حماد والحبيب جاء بالله وجمعة محمود بحضور كاتب الجلسة السيد جلول العرفاوي.

كاتب الجلسة



العضو المقرر



الرئيس

